

2015

التحليل المكاني للواقع التنموي في محافظة ذي قار وإبعاده المستقبلية

أ.م.د. حسين عليوي ناصر الزبيدي
جامعة ذي قار – كلية الآداب

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

الزبيدي, أ.م.د. حسين عليوي ناصر (2015) "التحليل المكاني للواقع التنموي في محافظة ذي قار وإبعاده المستقبلية", *Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal*: Vol. 2015: Iss. 1, Article 9.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol2015/iss1/9>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

التحليل المكاني للواقع التنموي في محافظة ذي قار وابعاده المستقبلية

ا.م.د. حسين عليوي ناصر الزيايدي
جامعة ذي قار – كلية الآداب

الملخص

في ظل الظروف الراهنة للواقع الاقتصادي والخدمي في العراق ، أصبحت دراسة الواقع التنموي باتجاهاته وتحديد احتياجاته من الأمور الضرورية التي لا غنى عنها ، وباتت المسؤولية الملقاة على عاتق علم الجغرافية كبيرة ، لما يملكه الجغرافي من قدرات فائقة في التحليل والاستقراء التنبؤ المستقبلي وفي ضوء ما تقدم تمت كتابة هذا البحث الذي حددت ابعاده المكانية بمحافظة ذي قار ، إحدى محافظات جنوبي العراق لتكون النتائج التي تخرج منها هذه الدراسة قابلة للتعميم بالنسبة للمحافظات الأخرى للتشابه الكبير بين محافظات العراق من حيث البنية التحتية والإمكانات الاقتصادية المتوفرة .

ان المؤشرات التنموية عديدة ومنها ما يتعلق بالإنسان لذا ظهرت التنمية البشرية ومنها ما يتعلق بالاستدامة فظهرت التنمية المستدامة ، لذا من الصعوبة الإلمام بكافة مؤشرات التنمية وبأبعادها المختلفة لذا تم الاعتماد على مؤشرات رئيسة منها الواقع السكاني ، الاسكان ، شبكات الصرف الصحي ، الفقر ، البطالة . حيث تم مقارنة ما توصلت اليه الدراسة بالمعايير العالمية والمحلية . اما المنهج المستخدم في الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي .

لقد تم خلال الدراسة التوصل الى جملة من النتائج أبرزها ان هناك تزايدا كبيرا في الحجم السكاني للمحافظة مما يولد ثقلا كبيرا على مرافق التنمية ، حيث اتخذ الحجم السكاني اتجاها تصاعديا حيث تضاعف عدد السكان الى أكثر من سبعة أضعاف خلال المدة 1947-2010 ، فبعد ان كان عدد سكان المحافظة 251403 نسمة في عام 1947 ارتفع ليصل الى 1804155 نسمة عام 2010 . اما بالنسبة للواقع السكاني فهناك عجزا سكنيا مقداره 112891.4 وحدة سكنية وهي حاجة المحافظة للمساكن عام 2020 . كما ان هناك تدهورا في شبكات الصرف الصحي وارتفاع في معدلات البطالة التي بلغت معدلاتها 27,8 .

Spatial Analysis for Development sites in***Dhi Qar province and future dimensions*****D. Hussein Oleiwi Nasser AL- Ziadi**

Dhi Qar University - Faculty of Arts - Department of Geography

Under the current circumstances of the economic reality and service in Iraq, has become a reality developmental Batjahath and identify its needs are necessary and indispensable, and are the responsibility of geography large, what is owned by geographical tremendous in the analysis and extrapolation and prediction of future. In light of the above was written this research identified spatial dimensions in Dhi Qar province, one of the provinces of southern Iraq to the results that come out of this study be generalized for other provinces of the great similarity between the provinces of Iraq in terms of infrastructure and economic potential available

The development indicators are numerous and include those of humans, so appeared human development, including with regard to sustainability appeared sustainable development, so it is difficult familiarity with all development indicators and its various dimensions, so relying on the key indicators of demographic reality, housing, sanitation, poverty, unemployment. Were compared to the findings of the study by global standards and local. The methodology used in the study is descriptive statistical analytical approach

I've been through the study reached a number of results highlighted that there is a significant increase in the population size of the province, which generates a heavy load on facilities development, where population size took an upward trend where the population doubled to more than seven-fold during the period 1947-2010, after that was the province's population 251,403 people in 1947 rose to 1,804,155 people in 2010. As for the reality of residential apartment there is a deficit of \$ 112,891.4 units which need to maintain housing in 2020. There is also a deterioration in the sewage networks and a rise in the unemployment rate stood at 27.8

μ

هناك فرق بين التنمية والنمو، فالتنمية لغة مشتقة من الفعل نمى، أي زاد وكثر، تنمية الشيء، بمعنى جعله ناميا، أي زاد وكبر واتسع، كما أن النمو يعني الزيادة الطبيعية وهو يحصل مع مرور الزمن باستمرار، أما التنمية فهي عملية التغيير الإيجابي من خلال التدخل، وهذا التدخل يتم من خلال برامج مدروسة مبنية على أساس التخطيط العلمي المدروس لاحتياجات الناس للوصول إلى الأهداف المرجوة في المجالات التي يراد تنميتها، ويشرف على إعداد الخطط وتنفيذ برامجها هيئات وطنية رسمية وشعبية من خلال التعاون المشترك بين جميع الهيئات والمؤسسات المحلية في مختلف المجالات ويمثل الناس جوهر اهتمام التنمية، كما أنها تنطلق من الناس وللناس، وتعتمد على ما يتوفر من طاقات وإمكانات محلية ومشكلة الدراسة

تعاني محافظة ذي قار من ظروف اقتصادية وتخطيطية يكتنفها الخلل والعجز في بعض المجالات وهي مظاهر ناتجة عن التقلبات السياسية التي مرت بها البلاد والتي نجم عنها استهلاك وتقادم البنى التحتية مع زيادة حجم السكان الذي يشكل التحدي الأكبر لعملية التنمية، ومن هذا الواقع تحددت مشكلة الدراسة.

وتهدف الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية المرتبطة بالمشكلة:

1. ما هي الاحتياجات الأساسية لمحافظة ذي قار.
2. ما هي المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المتكاملة في المحافظة.
3. ما هي إمكانيات استخدام التخطيط من أجل اقتراح وخروج باستراتيجيات لتطوير وتحقيق التنمية المتكاملة.
4. هو واقع التنمية في محافظة ذي قار من خلال المؤشرات المتعلقة بالدخل الفردي والواقع التعليمي والصحي.

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن واقع التنمية في المحافظة يعاني من خلل وعجز في بعض الجوانب ناجم عن عوامل ومتغيرات متعددة أبرزها تهالك البنى التحتية وقدمها، وأن هناك تباينا مكانيا في توزيع ثمار التنمية بين الوحدات الإدارية للمحافظة.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الى تقييم مستوى واقع التنمية في محافظة ذي قار وتحليل مؤشرات التنمية بمفهومها الواسع في محافظة ذي قار ومقارنة تلك المؤشرات على المستوى الزمني والمكاني ومقارنتها محليا وعربيا وعالميا. كما تقترح الدراسة بعض التوصيات الخاصة بالتنمية، وتكتسب الدراسة أهمية خاصة في ظل النقص الشديد الذي تعاني منه الدراسات التنموية في العراق بشكل عام ومحافظة ذي قار بشكل خاص.

منهجية الدراسة

اتبع في هذه الدراسة منهج التحليل الإحصائي الوصفي لمؤشرات التنمية مع التركيز على القضايا ذات الأولوية في مجالات السكان والتعليم والصحة وذلك اعتمادا على البيانات والإحصائيات المتوفرة من الوزارات والمؤسسات الرسمية حيث "تحتل أساليب التحليل الإحصائي الكمي أهمية خاصة في الأبحاث العلمية الحديثة" (1). فالوصف وسيلة تستخدم للتعرف على خصائص الظاهرة ورصد تغيراتها. أما التفسير فيعني معرفة أسباب وعوامل حدوث الظاهرة. في حين يكشف التحليل عن العلاقات المتبادلة والمتراطة.

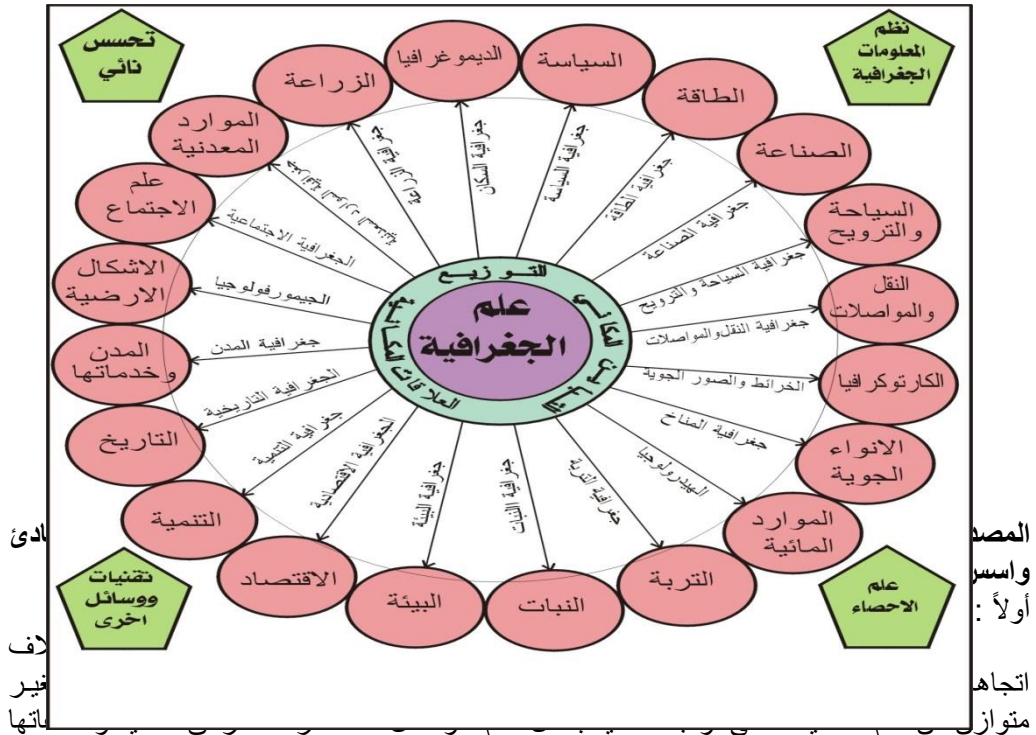
مبررات الدراسة

منطقة الدراسة (Area Study) فتتمثل بمحافظة ذي قار التي تمثل إحدى محافظات جنوبي العراق وتتكون المحافظة من تسعة عشر وحدة إدارية ما بين قضاء وناحية كما يتضح من الخريطة (1)

222

بغية الوصول إلى مرحلة العدالة التنموية ، وهو الوضع الذي تتساوى فيه أجزاء المنطقة أو الإقليم في
الإفادة من نتائج التنمية وثمارها وتتبع المكانية في ذلك وسائلها الإحصائية.

المخطط (1) علاقة علم المكانية بالعلوم الاخرى



المختلفة ومنها قطاع الإسكان والصحة والتعليم والخدمات الأخرى .

(1-1) نمو السكان

من خلال الجدول (1) والشكل (1) يتضح ان النمو السكاني في محافظة ذي قار اتخذ منحاً تصاعدياً حيث تضاعف عدد السكان الى حوالي ثمانية أضعاف خلال المدة 1937-2010 ، فبعد ان كان عدد سكان المحافظة 285707 نسمة في عام 1937 ارتفع الى 1804155 نسمة عام 2010 وقد تبين معدل النمو السكاني بحسب المراحل الزمنية ليسجل معدلاً قدره 4.6% للمدة 1997-2010 ، ولأنك ان ارتفاع معدلات النمو السكاني في المحافظة يشير الى ارتفاع معدلات الخصوبة الناجمة عن الإرث الحضاري والثقافي الذي يشجع على الإنجاب وزيادة النسل (2) .

ان الزيادة السكانية في المحافظة لم تقتصر على الزيادة الطبيعية الناجمة عن الفرق بين الولادات والوفيات بل أضيفت اليها الزيادة غير الطبيعية الناجمة عن عامل الهجرة لاسيما بعد عام 2003 ، وما تبع ذلك من نزوح بسبب اعمال العنف في بعض المحافظات وكما يتضح من الجدول (2) فضلاً عن عامل الهجرة المتمثل بعودة الكثير من المهجرين خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي إلى المحافظة .

الجدول (1) نمو السكان في محافظة ذي قار للمدة 1947-2010

التعداد	عدد سكان المحافظة	معدل نمو سكان المحافظة *
1936	285707	-
1947	344867	3.7
1957	455644	2,8

1,1	498850	1965
8,1	622979	1977
3,9	921066	1987
2,5	1184796	1997
4,2	1804155	2010

الباحث بالاعتماد على :

(1) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إحصاءات سكان العراق للأعوام 1947 ، 1957 ، 1965.

(2) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1977 (محافظة ذي قار) ، بغداد ، 1978 ، جدول (2) ، ص2.

(3) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1987 (محافظة ذي قار) ، بغداد ، 1988 ، جدول (1) ، ص1.

(4) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997 (محافظة ذي قار) ، بغداد ، 1999 ، جدول (1) ، ص2.

(5) جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة إحصاء ذي قار نتائج الحصر والترقيم لعام 2010 (بيانات غير منشورة).

*تم استخراج معدل النمو السكاني من قبل الباحث باستخدام المعادلة التالية

$$r = \left(\sqrt[t]{\frac{pt}{po}} - 1 \right) \times 100$$

حيث إن :

r = معدل النمو السنوي للسكان

t = عدد السنوات بين التعدادين

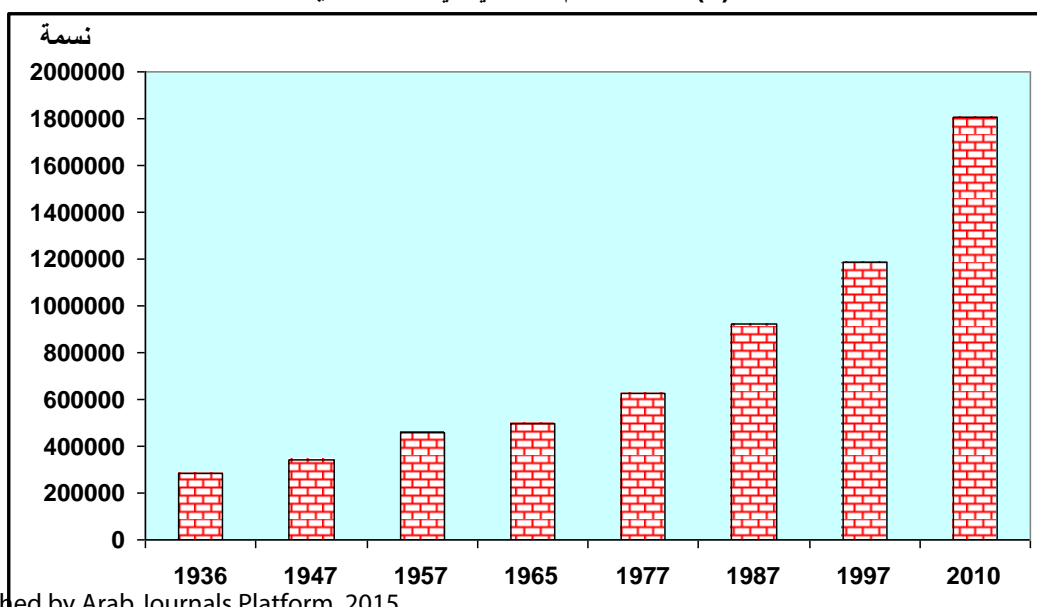
pt = عدد السنوات في التعداد اللاحق

po = عدد السنوات في التعداد السابق

المصدر :

-Clarke, J.I-population Geography, pergamon press London,1976 , p146.

الشكل (1) تطور الحجم السكاني في محافظة ذي قار



الجدول (2)

أعداد السكان وعدد العوائل النازحة الى محافظة ذي قار بعد عام 2003

مكان الهجرة	عدد العوائل	عدد الاشخاص
عدد النازحين جراء اعمال العنف	7167	43000
العائدون من ايران	857	5145
العائدون من الدول العربية ماعدا السعودية	1487	8922
العائدون من السعودية	71	426
المجموع	9584	57493

مجلس محافظة ذي قار ، الواقع التنموي في محافظة ذي قار 2010

توزيع السكان

يظهر من الجدول (3) والخريطة (2) ان هناك تباين في توزي سكان محافظة ذي قار بحسب الوحدات الإدارية وهو امر ناجم عن التباين المكاني للظروف الطبيعية والبشرية في المحافظة. إذ استأثر مركز قضاء الناصرية بالمرتبة الأولى بعدد سكانه البالغ 478889 نسمة مسجلاً نسبة قدرها 26,5% من إجمالي السكان، ويعود السبب في ذلك إلى ان مركز قضاء الناصرية يمثل مركز المحافظة والذي يحظى بتوفر كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية الأمر الذي جعله بؤرة لاستقطاب الوافدين من داخل المحافظة وخارجها.

بينما جاءت المرتبة الثانية من نصيب مركز قضاء الشطرة برصيد سكاني بلغ 211958 نسمة مسجلاً نسبة 11,7% من مجموع السكان وتدل هذه النسبة إلى ان مركز قضاء الشطرة يتمتع أيضاً بعوامل الجذب السكاني المتمثلة بوجود المؤسسات الحكومية والإدارية والخدمية وتوفر فرص العمل جعله يستقطب هذا الحجم السكاني. أما المرتبة الثالثة والرابعة فكانت من نصيب مراكز أقضية الرفاعي وسوق الشيوخ بعدد السكان البالغ 139301 و 110537 على الترتيب أي بنسبة 7,7 ، 6,1% من إجمالي السكان . في حين جاءت ناحية الغراف بالمرتبة الخامسة بحجمها السكاني البالغ 105062 نسمة مسجلة نسبة 5,8% من إجمالي السكان نتيجة لتوفر الإمكانيات الزراعية في ظل توفر الموارد المائية والترب الخصبة المحاذية لنهر الغراف الأمر الذي سهل ممارسة النشاط أما بقية النواحي فقد تباين نصيبها ما بين المرتبة السادسة والأخيرة التي تحتلها ناحية الحمار التي لا تضم سوى (8661 نسمة) مسجلة نسبة (0,4%) من مجموع سكان المحافظة ويعود السبب في ذلك الى الهجرة الواسعة التي شهدها تلك الناحية والنواحي المجاورة لاسيما بعد تجفيف الاهوار وانخفاض المستوى المعاشي للسكان(1).

جدول (3) التوزيع العددي والنسبي والمرتبة التنافسية حسب الوحدات الإدارية في محافظة ذي قار لعام

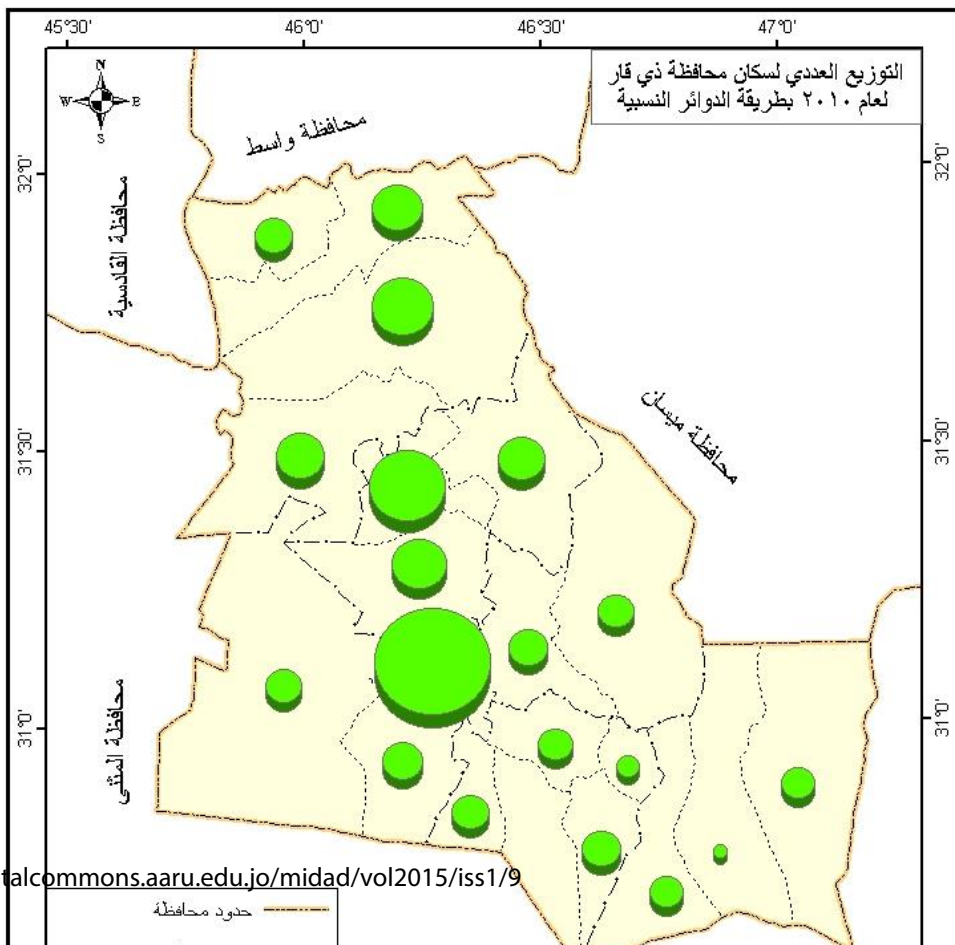
2010

المرتبة التنافسية	النسبة %	عدد السكان	الوحدة الإدارية
1	26,5	478889	مركز قضاء الناصرية
15	2,5	45365	ناحية الإصلاح
14	2,5	46319	ناحية البطحاء
11	2,9	52606	ناحية سيد دخیل
9	3,2	58821	ناحية أور
3	7,7	139301	مركز قضاء الرفاعي
6	4,9	88451	ناحية قلعة سكر

7	4,7	85811	ناحية النصر
10	2,9	53782	ناحية الفجر
4	6,1	110537	مركز قضاء سوق الشيوخ
16	2,3	42663	ناحية العكيكة
12	2,8	50981	ناحية كرمة بني سعيد
13	2,7	49074	ناحية الفضلية
19	1,0	18053	ناحية الطار
18	2,2	40765	مركز قضاء الجبايش
20	0,4	8661	ناحية الحمار
17	2,2	41088	ناحية الفهود
2	11,7	211958	مركز قضاء الشطرة
8	4,2	75968	ناحية الدواية
5	5,8	105062	ناحية الغراف
—	%100	1,804,155	المجموع

المصدر: بالاعتماد على : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، دائرة إحصاء ذي قار ، نتائج الحصر والترقيم لعام 2010 ، (بيانات غير منشورة).

الخريطة (2)



جدول (3)

معدل البطالة في محافظة ذي قار حسب النسبة والجنس لسنة 2010

المحافظة	حضر مركز			حضر أطراف			ريف		المعدل
	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	
الجنس	25,2	27,3	25,6	21,8	52,7	28,3	26,3	53	28,9
المعدل	25,2	27,3	25,6	21,8	52,7	28,3	26,3	53	28,9

المصدر : وزارة التخطيط / دائرة التنمية الإقليمية والمحلية / قسم التخطيط المحلي (الواقع التنموي لمحافظة ذي قار 2010) (وحدة تخطيط ذي قار)
الإسكان

تتكون التجمعات السكانية من المحلة السكنية ، الحي السكني ، القطاع السكني ، اعتمادا على ثلاثة عناصر هي معدل حجم الأسرة ومعدل حجم التجمع السكاني وعدد الوحدات السكنية. وفي وسع مجموعة كبيرة من المنازل ان تشكل حيا إذا منحه سكانه الخصائص اللازمة لذلك مثل الارتباط الاجتماعي والمصلحة المشتركة والحي هو المكان الذي يلتقي فيه الأطفال كما انه يمنح ساكنيه شعورا بالانتماء الى المجتمع الذي يعيشون فيه⁽¹¹⁾ ، كما تعتبر ظروف الإسكان السيئة من أهم الأسباب المباشرة للأمراض فقد لوحظ أن نسبة الوفيات وخاصة وفيات الأطفال لها ارتباط وثيق بكثافة المسكن ، كما أن معدلات المرض بين الأحياء وانخفاض مستويات الإنجاز والحيوية ذات صلة وثيقة بمعدلات التزامم السكني . وترتبط مشكلة الجريمة والاضطراب بالظروف غير الملائمة للإسكان، كما أن هذه الظروف تعد العامل الأكثر تأثيرا في المشكلات اللا أخلاقية وذلك نظرا لانعدام الخصوصية بين أفراد الأسرة .

يعاني العراق بصورة عامة من أزمة سكن ، وقد اختلفت التقديرات في الحاجة الى الوحدات السكنية الملائمة والتي تراوحت بين مليون واحد 3.5 مليون وحدة سكنية بموجب الفرضيات التي تبنتها دراسات الإسكان .ان هذه التقديرات تؤثر وجود عجز سكني كبير⁽¹²⁾ ، ويتأثر الطلب الإسكاني كأى حاجة استهلاكية بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي يتم في ضوءها تحديد مستوى الطلب على المساكن ونوعيتها ومساحتها بل حتى المنطقة التي يتواجد فيها المسكن⁽¹³⁾

لقد اتضح من خلال بعض الدراسات ان درجة التزامم السكني في محافظة ذي قار قد بلغت (3.9) شخص / غرفة⁽¹⁴⁾ ، وتعد هذه المعدلات مرتفعة جداً مقارنة بما أقرته اللجنة القومية للمشكلات الحضرية التي تعتبر معدل شخص واحد للغرفة يزيد عن الحد المعقول⁽¹⁵⁾ . كما انها تعد مرتفعة مقارنة بالمعدل الذي وضعت مكتب الاحصاء الأمريكي ، حيث بين ان الازدحام يكون متحققا بالفعل اذا بلغ معدل الأفراد للغرفة الواحدة (1.5) فرد / غرفة⁽¹⁶⁾

يظهر جليا من خلال الجدول (4) ان هناك ارتفاع في معدل الإشغال السكني لإجمالي المحافظة من خلال قسمة عدد السكان على عدد المساكن والأمر ينطبق على جميع الوحدات الإدارية في المحافظة مع وجود فارق بسيط بينها ، الأمر الذي يؤكد الحاجة الماسة لمساكن إضافية وكما يتضح خلال المباحث القادمة

الجدول (4) معدل الإشغال السكني في محافظة ذي قار بحسب إحصاءات 2010

المنطقة	عدد السكان	عدد المساكن	السكان / المساكن
م ق الناصرية	478889	64911	7.3
الاصلاح	45365	5230	8.6
البطحاء	46319	4875	9.5
سيد دخیل	52606	5346	9.8
اور	58821	7477	7.8
م ق الرفاعي	139301	18077	7.7
قلعة سكر	88451	11311	7.8
النصر	85811	11207	7.6
الفجر	53782	6222	8.6
م ق سوق الشيوخ	110537	14303	7.7
عكبة	42663	4898	8.7
كرمة بني سعيد	5098	6420	7.9
الفضلية	49074	6329	7.7
الطار	18053	2074	8.7
م ق الجبايش	4076	4591	8.8
الحمار	8661	1022	8.4
الفهود	4108	4832	8.5
م ق الشطرة	211958	26322	8.0
الدواية	75968	9164	8.2
الغراف	105062	12029	8.7
مجموع المحافظة	1804155	226640	7.9

المصدر : بالاعتماد على جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الهيئة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن عام 2010 ، مديرية إحصاء محافظة ذي قار .

العجز السكني :

ويراد به الفرق الحاصل بين عدد الاسر والوحدات السكنية التي تشغلها خلال مدة زمنية معينة بغض النظر فيما اذا كانت هذه الاسر مالكة للوحدات السكنية أو مستأجرة لها . ويحصل نتيجة لتزايد حجم السكان في المحافظة أو حسب الوحدات الإدارية للمحافظة بسبب الهجرة الوافدة أو بسبب الزيادة الطبيعية الناجمة عن الفرق بين المواليد والوفيات وكما أسلفنا سابقا ، بمعدلات تفوق الزيادة في عدد الوحدات السكنية في المدينة ، وللتعرف على مقدار العجز في محافظة ذي قار يمكن تتبع نتائج التعدادات والإحصاءات السكانية للأعوام (1987 ، 1997 ، 2010) وكما بيّناها في الجدول (5) .

ويتضح من خلال ما تقدم ان نسبة العجز السكني أخذت بالانخفاض من تعداد عام 1997 الى عام 2010 وهو مؤشر جيد يوحي بالتطور الاقتصادي للسكان المحافظة . اذ بلغ معدل النمو في المساكن للمدة 1987-1997 (2.1%) أما معدل النمو في المساكن للمدة 1997-2010 فقد بلغ (7.9%) .

تقدير الاحتياجات السكنية

لمحاولة تقدير عدد الوحدات السكنية لعام 2020 يمكن جمع عدد من المؤشرات التي تمثل مجموعها عدد الوحدات السكنية الواجب انشاءها عام 2020 وهذه المؤشرات هي :

- عند تقدير حجم السكان لغاية عام 2020 (17) فقد بلغ (2438451) نسمة وبمعدل تغير قدره (41.4%) .
- افتراض معدل حجم الأسر نفسه لعام 2010م والبالغ (7.9) شخص/ أسرة ، فان مقدار الزيادة في عدد الاسر يساوي (308665) أسرة .
- الحاجة لاستبدال الوحدات السكنية للمدة (2010-2020) وهي الحالة الناتجة عن فقدان الوحدات السكنية خلال مدة الدراسة ويكون الفقدان اما بسبب اندثار الوحدات السكنية بسبب التقدم أو بسبب المشاريع التي تتطلب إزالة بعض الوحدات السكنية أو تغيير استعمالات الارض . وقد تم تقدير عدد الوحدات اللازم التعويض عنها بنسبة (10%) من عدد الوحدات السكنية في سنة الأساس.

وبذلك يمكن تقدير عدد الوحدات الواجب إنشاءها عام 2020م كالآتي :

الحاجة السكنية عام 2020م = الحاجة السكنية المتراكمة عام 2010 + الحاجة الناتجة عن تزايد الأسر .

$$= 308665 + 339531.4 = 648196.4 \text{ وحدة سكنية .}$$

ومن هذا الناتج يتم طرح عدد المساكن الموجودة عام 2010 (سنة الأساس)

$$648196.4 - 339531.4 = 308665 \text{ وحدة سكنية وهي حاجة المحافظة للمساكن عام 2020}$$

اما على مستوى الوحدات الادارية للمحافظة فالجدول (5) يبين الحاجة التقديرية من المساكن لعام 2020.

وتأسيسا على التوقعات السابقة يجب العمل الجاد والدؤوب بغية تشجيع انشاء الوحدات السكنية بمختلف السبل من أجل بلوغ المستوى المطلوب .

الجدول (5)

الحاجة التقديرية من المساكن لعام 2020 في محافظة ذي قار بحسب الوحدات الإدارية

الوحدة الادارية	السكان 2020	أعداد الاسر 2010 ص	الاسر عام 2020 س	العجز السكني س-ص
م.ق. الناصرية	609397	64911	77138.8	12227
الاصلاح	52276	5230	6617.2	1387

2044	6919.8	4875	54667	البطحاء
3380	8726.07	5346	68936	سيد دخيل
1983	9460.37	7477	74737	أور
4957	23034.9	18077	181976	م.ق الرفاعي
3507	14818.48	11311	117066	قلعة سكر
3501	14708.98	11207	116201	النصر
2746	8968.10	6222	70848	الفجر
3871	18174.81	14303	143581	م.ق سوق الشيوخ
2227	7125.94	4898	56295	عكيكة
2427	8847.84	6420	69898	كرمة بني سعيد
1800	8129.87	6329	64226	الفضلية
910	2984.43	2074	23577	الطار
1719	6310	4591	49849	م.ق الجبايش
362	1384.30	1022	10936	الحمار
1899	6731.64	4832	53180	الفهود
8628	34950.88	26322	276112	م.ق الشطرة
3511	12675.94	9164	100140	الدواية
5532	17561.89	12029	138739	الغراف

المصدر : حسابات الباحث بالاعتماد على جدول (1)

رابعاً: قطاع الصرف الصحي

إن الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية هو في حد ذاته أحد الأهداف بالغة الأهمية للتنمية البشرية ، كما يعد الصرف الصحي أيضاً إحدى وسائل تحقيق غايات التنمية البشرية ويفترن الانتقال من الصرف الصحي غير المحسن إلى الصرف الصحي المحسن بانخفاض وفيات الأطفال بنسبة تربو على 3%(17).

أن توفر خدمات الصرف الصحي في أشكالها المتعددة في أي بلد مؤشر جيد من مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوفير حياة صحية للمجتمع . تتمثل بالسوائل الناتجة عن الاستخدامات المنزلية والصناعية النشاطات البشرية الأخرى وتحتوي هذه السوائل على نسب متباينة منها 99.94% مياه و 0.05 مواد صلبة ومعلقة التي تضيف عكورة لهذه السوائل بسبب تركيزها الذي يتراوح بين 100 و 350 ملغم/لتر(18).

تعاني محافظة ذي قار من قلة شبكات الصرف الصحي إذ أن نسبة مجاري الصرف الصحي في مركز مدينة الناصرية لا تتجاوز (32%) والتي تمثل (16.9%) من عموم المحافظة فضلاً عن عدم توفرها في الأقضية والنواحي كما أن أغلب المدن الصغيرة تعتمد على سواقي مفتوحة لتصريف مياه الأمطار والصرف الصحي.

أن المعيار الأساس المستخدم في تحديد كمية المياه المطلوب معالجتها هو مقدار ما يطرحه كل فرد مضروباً في عدد السكان لكل سنة وهو (0.25) م³/يوم أو مايعادل (120) لتر/يوم / فرد والجدول رقم (6) يبين توزيع الأفراد بحسب وسيلة الصرف الصحي لسنة 2007 .

جدول (6)

توزيع الأفراد حسب وسيلة الصرف الصحي لسنة 2007

النسبة %	نوع الصرف الصحي
----------	-----------------

10.6	شبكة عمومية
58.6	حوض تعفيني
2.6	مجرى مغطى
17.5	مجرى مكشوف
10.7	أخرى
100	النسبة الكلية

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية 2008-2009 ، ص 518 .

يظهر من الجدول أعلاه أن وسائل الصرف الصحي الموجودة حالياً في المحافظة ما زالت وسائل بدائية لا ترتقي إلى مستوى الطموح والذي يتمثل في ضرورة وجود شبكات صرف عمومية قائمة على أسس صحية ، ولم تخدم هذه الشبكات العمومية سوى 10.6% من سكان المحافظة .

لقد بلغت طول شبكات الصرف الصحي في مركز المحافظة (181) كم ولا توجد أي شبكات صرف صحي في الوحدات الإدارية الأخرى بينما بلغ طول شبكات الأمطار 164 كم ، تمثل محافظة ذي قار (50%) من هذه الشبكات وقد بلغت اطوال شبكة الأمطار في المحافظة (82) كم .

أما بالنسبة للأقضية والنواحي فقد كان طول هذه الشبكات متدنياً باستثناء قضاء الشطرة الذي بلغ طول شبكة الأمطار (28) كم ثم جاء بعد ذلك سوق الشيوخ والرفاعي لتبلغ طول شبكات الأمطار (16-10) كم على التوالي .

والجدول (7) يبين شبكات الصرف الصحي وشبكات الأمطار حسب الوحدات الإدارية .

جدول رقم (7)

طول شبكات الصرف الصحي وشبكات الأمطار حسب الوحدات الإدارية لسنة 2010

ت	الوحدات الإدارية	شبكات الصرف الصحي /كم	شبكات الأمطار كم
1-	الناصرية	182	82
2-	الشطرة	صفر	28
3-	سوق الشيوخ	صفر	16.5
4-	الرفاعي	صفر	10
5-	الجبايش	صفر	صفر
6-	سيد دخيل	صفر	2
7-	الإصلاح	صفر	2
8-	البطحاء	صفر	2
9-	الغراف	صفر	9
10-	الدواية	صفر	1
11-	النصر	صفر	3
12-	قلعة سكر	صفر	3
13-	الفجر	صفر	4
14-	الحمار	صفر	صفر
15-	الفهود	صفر	صفر
16-	الفضالية	صفر	2
17-	كرمة بني سعيد	صفر	صفر
18-	الطار	صفر	صفر
19-	أور	صفر	صفر

20-	العكبة	صفر	صفر
المجموع	182كم	164كم	

المصدر: وزارة التخطيط / دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، الواقع التنموي لمحافظة ذي قار

2010 .

قطاع الماء

الماء أساس الحياة وعنصراً أساسياً لجميع الكائنات الحية فلا حياة بلا ماء* ، وهو من اهم الموارد الطبيعية على الإطلاق ، لان المياه العذبة لا تشكل سوى 3% من نسبة تواجد المياه على سطح الأرض⁽¹⁹⁾ ، وان صحة الإنسان ورفاهيته والأمن الغذائي والتنمية الصناعية والنظم الأيكولوجية معرضة للخطر اذا لم تتم إدارة الموارد المائية بفعالية تزيد عما كانت عليه سابقاً⁽²⁰⁾ .

في العراق دمرت الصراعات والحروب التي استمرت لعقود طويلة البنى التحتية ومن أهمها قطاع الماء الأمر الذي ترتب عليه تدني واضح في مستوى الخدمات التي يقدمها للمواطنين سواء من الناحية الكمية منها والنوعية.

يتم إنتاج وإدارة الماء الصالح للشرب من قبل وزارة البلديات والأشغال العامة وهناك مديرية على مستوى المحافظة تقوم بالإدارة والإشراف على إنتاج هذه الخدمة وإيصالها الى الوحدات الإدارية من الاقضية والنواحي في المحافظة والبالغ عددها (20) وحدة إدارية.

ان عدد السكان المشمولين بهذه الخدمة هو عدد سكان المحافظة البالغ 1804155 نسمة حسب تقديرات عام 2010 يستهلك القطاع المنزلي (80%) من كمية المياه المنتجة بينما يستهلك القطاع الحكومي والتجاري (10% و 5%) على التوالي الأمر الذي يستلزم وجود إدارة متكاملة لكيفية توزيع هذه الموارد بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لمواجهة مشكلة ندرة المياه التي يشهدها عالمنا اليوم أما مصادر المياه المستخدمة في المشاريع المختلفة في المحافظة فقد تشكل الأنهار والجداول (المياه السطحية) بنسبة 100%.

مشاريع ومجمعات الماء العاملة

بلغ عدد المشاريع والمجمعات المائية (89) مشروعاً ومجمعا مائيا في المحافظة منها 13 مشروع و 76 مجمع مائي كما يبين ذلك الجدول رقم (8) تتوزع هذه المشاريع والمجمعات على الوحدات الإدارية في المحافظة تمثل مركز قضاء الناصرية نسبة (30%) من هذه المشاريع والمجمعات وقد بلغت الطاقة الإنتاجية لمشاريع الماء (102360) م/يوم بينما كانت الطاقة الإنتاجية لمجمعات الماء 184120 م/يوم وبذلك يكون المجموع الكلي للطاقة الإنتاجية لمشاريع ومجمعات الماء (286480) م/يوم علماً إن الطاقة التصميمية لهذه المشاريع تزيد على 600000 م/يوم لأسباب تتعلق بضعف الصيانة وعدم الإدامة ونقص الأدوات الاحتياطية والمواد الأولية لهذه المشاريع وعدم كفاءة وكفاية الكادر الفني والإداري اللازم لتشغيل هذه المشاريع.

وبمقارنة كمية الماء المنتج يومياً البالغ (286480) م/يوم بالحاجة الفعلية للوحدات الإدارية في المحافظة كافة والتي يبلغ (432000) م/يوم ظهر ان النقص الحاصل قد بلغ (160560) م/يوم ، أي ان نسبة الشحة تبلغ (33%) كما ان من السكان قد بلغ (1,44,9950) نسمة من اجمالي عدد السكان البالغ 1,744,398 نسمة أي ان هناك ما يزيد على (250000) ألف نسمة لم يحصلوا على الماء الصالح للشرب كما بين ذلك الجدول رقم (9) الذي يبين ان اطوال الشبكات حسب المنفذ والحاجة الفعلية والشبكات التي تحتاج الى التأهيل فقد تبين ان الحاجة الفعلية تساوي تقريبا الشبكة المنفذة التي تبلغ 1145 كم بينما كانت الشبكة التي تحتاج الى تأهيل ما يقارب (50%) من الشبكة المنفذة.

جدول (8)

الطاقة الإنتاجية لمشاريع ومجمعات الماء العاملة حسب الوحدات الادارية في محافظة ذي قار 2010

الوحدة الإدارية	عدد المشاريع	الطاقة الإنتاجية م	عدد مجمعات الماء	الطاقة الإنتاجية م	مجموع الطاقة الإنتاجية م
-----------------	--------------	--------------------	------------------	--------------------	--------------------------

129560	81560	25	48000	2	الناصرية
30680	10680	10	20000	1	الشطرة
16720	8960	9	7760	2	الرفاعي
36280	28280	11	8000	1	سوق الشيوخ
1560	560	2	1000	1	قلعة سكر
3840	2840	5	1000	1	الفجر
6000	5000	2	1000	1	النصر
7000	3000	3	4000	1	البطحاء
2000	1000	1	1000	1	الاصلاح
13600	4000	1	9600	1	الفهود
6560	5560	1	1000	1	كرمة بني سعيد
10000	10000	1	لايوجد	لايوجد	الجبايش
1280	1280	1	لايوجد	لايوجد	سيد دخيل
8400	8400	1	لايوجد	لايوجد	الغراف
2000	2000	1	لايوجد	لايوجد	العكيكة
5000	5000	1	لايوجد	لايوجد	الفضلية
1000	1000	1	لايوجد	لايوجد	الطار
5000	5000	1	لايوجد	لايوجد	الحمار
286480	184120	76	102360	13	المجموع

المصدر:- وزارة التخطيط - دائرة التنمية الاقليمية والمحلية (الواقع التنموي لمحافظة ذي قار 2010)
(وحدة تخطيط ذي قار)

جدول (9)

الطاقة الانتاجية الفعلية والحاجة الفعلية الكلية حسب الوحدات الادارية لمحافظة ذي قار 2010

الوحدة الإدارية	مجموع الطاقة الإنتاجية (1) م ³ /يوم	الحاجة الفعلية(2) م ³ /يوم	النقص(3) (م ³)
الناصرية	129560	160000	30440
الشطرة	30680	60000	29320
الرفاعي	16720	30000	13280
سوق الشيوخ	36280	20000	16280
قلعة سكر	1560	20000	18440
الفجر	3840	10000	6160
النصر	6000	18000	12000
البطحاء	7000	8000	1000
الاصلاح	2000	4000	2000
الفهود	13600	18000	4400
كرمة بني سعيد	6560	20000	13440
الجبايش	10000	20000	10000
سيد دخيل	1280	500	3720
الغراف	8400	15000	6600
العكيكة	2000	6000	4000
الفضلية	5000	8000	3000
الطار	1000	6000	5000

الحمار	5000	4000	(1000)
المجموع	286480	432000	160560

المصدر:- وزارة التخطيط - دائرة التنمية الإقليمية والمحلية (الواقع التنموي لمحافظة ذي قار
2010). (وحدة تخطيط ذي قار)

الاستنتاجات والتوصيات

1. ان هناك العديد من المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المتكاملة في محافظة ذي قار ، أبرزها الارتفاع المضطرد في الحجم السكاني للمحافظة والتوزيع السكاني غير المتكافئ .
2. القيام بمسح شامل للعشوائيات في المحافظة وتحديد أماكنها والتوسع بعقد المؤتمرات والندوات الخاصة بالظاهرة قيد الدراسة . فضلا عن قيام جهاز مقتدر لمعالجة ومكافحة السكن العشوائي .
3. بلغت معدلات البطالة في محافظة ذي قار 27.8 % بحسب إحصاءات عام 2010 ، وهذا المعدل يختلف بحسب الجنس والبيئة ، إذ تزداد في الأرياف لتصل الى 28.9 % . كما ان التفاوت في البطالة تظهر أكثر حدة فيبلغ معدل البطالة للإناث 53 % في الأرياف مقابل 37 % في الحضر . وهذه المعدلات ترتفع عن المعدل المحلي المسجل على مستوى العراق كما انها ترتفع عن مستوى البطالة المسجل في العالم العربي والبالغ 14.6 %
4. بمقارنة كمية الماء المنتج يوميا بالبالغ (286480) م/ يوم بالحاجة الفعلية للوحدات الإدارية في المحافظة كافة والتي يبلغ (432000) م/ يوم ظهر ان النقص الحاصل قد بلغ (160560) م/ يوم ، أي ان نسبة الشحة تبلغ (33%)
5. بلغ عدد المشاريع والمجمعات المائية (89) مشروعا ومجمعا مائيا في المحافظة منها 13 مشروع و 76 مجمع مائي كما يبين ذلك الجدول رقم (8) تتوزع هذه المشاريع والمجمعات على الوحدات الإدارية في المحافظة تمثل مركز قضاء الناصرية نسبة (30%) من هذه المشاريع والمجمعات وقد بلغت الطاقة الإنتاجية لمشاريع الماء (102360) م/يوم
6. توصي الدراسة بوضع إستراتيجية وطنية شاملة لدراسة الواقع السكاني في المحافظة وتحديد الاحتياجات ودرجة الاكتظاظ Overcrowding ومعدل التزاحم على ان تجدد المعلومات بشكل دوري .

- (1) فتحي عبد العزيز أبو راضي ، الأساليب الكمية في الجغرافية ، الكويت ، 1983 ، ص 3 .
- (2) حسين عليوي ناصر الزبيدي ، مستويات الخصوبة في مناطق احوار جنوبي العراق ، مجلة اداب البصرة ، العدد 54 ، 2010 ، ص 90
- (1) حسين عليوي ناصر الزبيدي ، توزيع السكان في احوار جنوبي العراق للمدة 1977-2007،مجلة كلية التربية،المجلد (1)، العدد (1)، 2010.
- (11) تشارلز ايرمز ، المدينة ومشاكل الإسكان ،ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين ، منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، 1964 ، ص 16 .
- (12) جمهورية العراق ، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 - 2014 ، ص 23
- (13) عبد الله رمضان الكندري ، مشكلة الإسكان في دولة الكويت دراسة تحليلية تقويمية ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد (86) ، 1986 ،
- (14) عبد العالي حسين حبيب ، التحليل المكاني للوفيات في محافظة ذي قار ، أطروحة دكتوراه ، جامعة البصرة ، كلية التربية ، 2010
- (15) . برنامج الأمم المتحدة ، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي ، ترجمة عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة، العدد 150، مطابع السياسة، الكويت ، 1990 ، ص 63
- (16) سمير غبور ، التعريف بقضايا وجهات نضر حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي ، ترجمة عبد السلام رضوان ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، الكويت ، 1990 ، ص 55.
- (17) تأخذ معادلة توقعات السكان باعتماد معدل النمو الصيغة الآتية :-

$$P_n = P_0(1 + r)^n$$

حيث أن p_n تعني عدد السكان المتوقع لسنة الأساس.

P_0 تعني عدد السكان في آخر تعداد.

N تعني عدد السنوات الفاصلة بين آخر تعداد والسنة المستقبلية.

R تعني معدل النمو السنوي بين آخر تعدادين.

المصدر:

- Roland Present , Demographic Statistique,P.u.F , Paris, 1972, p.158.
- (17) الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 2010 ، (ما هو أبعد من الندرة القوة والفقر وأزمة المياه العالمية) ، ص 111
- (18) عبد القادر عابد واخرون، أساسيات علم البيئة، ط2، دار وائل للطباعة والنشر، الاردن، 2004، ص 226.
- * بسم الله الرحمن الرحيم ((وجعلنا من الماء كل شيء حي)) الأنبياء (30)
- (19) كوثر محمود ابو عين ،النظام البيئي وصحة المجتمع ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان، 2006 ، ص 346 .
- (20) حسن ابو سمور وحامد الخطيب ، جغرافية الموارد المائية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2006 ، ص 346.